المصـــــدر المجلة
التـــاريخ : 09-07-2006 العـــدد : 1378
الصفحـات : 58 المسلسل : 38

حوار اقتصادي

الرئيس التنفيذي لبنك البلاد عزام أبا الخيل لـ «المجلة»:

الملك عبد الله وضع السعودية على خارطة الاستثمار العالمي عبر مشاريع استراتيجية

الرياض: طارق أحمد

■ شهد القطاع المصرفي تطوراً ملحوظاً خاصة في الأونة الأخيرة، حيث تم الإعلان عن وصول عدد البنوك إلى 20 بنكا، وبنك البلاد واحد من تلك المنظومة المصرفية الواعدة، كما تم الإعلان عن إنشاء مركز الملك عبد الله المالي، بما ينعكس على أداء ومستوى تطور السوق المالية السعودية ويعزز من تفعيل دورها وحركة السوق وجعل المملكة منطقة جاذبة للاستثمارات بوجه عام. «المجلة» التقت الرئيس التنفيذي لبنك البلاد عزام أبا الخيل فكانت تلك المكاشفات:

● ماذا يعني وجود بنك جديد بالمملكة؟ وماذا عن توقيت إنشائه؟ وما هي القيمة المضافة التي يضيفها للقطاع المصرفي؟

– وجود بنك جديد بلا شك يعد قيمة مضافة للعمل المصرفي، والسوق يتسع للمزيد من البنوك والخدمات المصرفية، أما فيما يخص توقيت إنشاء البنك نجد أن البنوك تعمل بطرق مختلفة وبشكل دائم بين الصعود والهبوط الاقتصادي أو في ظل الاستقرار الاقتصادي، فالبنوك في نهاية المطاف تقدم خدمات تمويلية، أو خدمات مصرفية لتسهيلات عديدة كعمل اتصالات أو تحويلات أو غيرها من الخدمات المصرفية، فالعمل المصرفي مثلا ليس عمل الاسهم فحسب وليس لنا اختصاص في صعودها أو هبوطها، نعم لنا دور فيها بتسهيل عمليات الوساطة، أو بإدارة الاصول وهو ليس العمل الوحيد في البنك، وبالتالي فالبنك جهاز قائم في جميع الأحوال الاقتصادية موجود للمستهلك أيا كانت تلك الظروف وبغض النظر عن كون المستهلك شركة أو فردا وهذا من صميم العمل المصرفي.

● أعلن سابقا عن وصول عدد البنوك إلى 20 بنكا في المملكة فهل تضعون ذلك في خطتكم المستقبلية؟ وما هي الاستعدادات المتوقعة لديكم؟

– ما صرح به أن عدد البنوك المحلية إضافة إلى فروع البنوك الدولية سيصل إلى 20 بنكا هذا صحيح، حيث سيتم إنشاء فروع لبنوك ألمانية وكويتية وإماراتية وفرنسية وأوربية، والسوق السعودي يتحمل هذه البنوك وأكثر لأنه سوق ضخم سواء من حيث قوة اقتصاد المملكة أو قطاع البنى التحتية والخدمات والقروض والتمويل وفرص الاستثمار الواعدة لا سيما في ظل مناخ استثماري مشجع، لذا يجب على سوق المال والمصارف أن تتطور في ظل الطفرة الاقتصادية الحالية التي تشهدها المملكة.

فالبنوك السعودية لا تكفي أن تغطي جميع الاحتياجات المالية والخدمات المصرفية المتعددة في ظل المشاريع الحالية وانفتاح السوق، لذا يجب أن تكون هناك بنوك استثمارية، وبنوك متخصصة في قطاع استثمار الأفراد، وأخرى متخصصة في التمويل الكبير، فهناك العديد من البنوك على اختلاف تخصصاتها وأطيافها، وليس هناك مانع من وجود هذه البنوك وانشطتها في السوق، بالعكس هناك حاجة ملحة لذلك ولن يأخذوا من دور البنوك السعودية شيئا، بل هو دور مكمل لدور البنوك المحلية، إذ أن دور البنوك السعودية هو دور الخدمات الشخصية.

والتنافس بطبيعة الحال موجود وهو يساعد

بنك البلاد سيضيف خدمة مميزة للتمويل من خلال إصدار أسلوب تمويلي أكثر تطورا لم يستخدم في المنطقة من قبل

على وجود التميز والإبداع، ويعطي فرصة للبنوك السعودية أن تبرز نفسها وتطور أداءها، وأن تمتلك الشجاعة وتخرج في ميدان المنافسة وتوجد لها حيزا فاعلا على خارطة المصرفية العالمية، كما أن مواجهة بنوك عالمية من خلال فروعها بالمملكة أتصور أنه يصب في نهاية المطاف لمصلحة البنوك السعودية.

● ما هو أثر المتغيرات الاقتصادية المحلية كانهيار الاسهم أو ما يسمى بالتصحيح على القطاع المصرفي؟

– شهدت السوق المالية السعودية ما يسمى بالتصحيح أو الانهيار في سوق الاسهم، وبطبيعة الحال فهذا السوق يعد جزءا من الحركة المالية وقوة السوق وليس الاقتصاد، وذلك لأن الاقتصاد أكبر من سوق الاسهم، فالاقتصاد يعتمد على النمو بنوعيه سواء كان الاقتصاد الجزئي أو الكلي.

صحيح أن سوق الاسهم

المصـــــدر المجلة
التـــاريخ : 09-07-2006 العـــدد : 1378
الصفحـات : 59 المسلسل : 38

توحيد العملة الخليجية واجب أساسي وضرورة ملحة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية

انعكاس لحالة اقتصادية يمر بها السوق، فهناك رؤوس أموال لدى الأفراد وهؤلاء الأفراد أصبحوا بشكل أو بآخر جزءاً من السيولة الموجودة بالسوق، كما أن الوعي في إدارة الأموال لدى المستثمرين أصبح أعلى والمنافسة الخليجية زادت إلى حد كبير، ومنافسة الشركات الأجنبية تتعاظم في إدارة الأصول، كل هذه الأمور مجتمعة بالاضافة إلى دخول التقنية المتطورة من قبل هيئة سوق المال أو مؤسسة النقد السعودي، سهلت عملية التداول وبالتالي أصبح الطلب أكبر بكثير من العرض داخل السوق، مما أحدث تضخما في السوق، والتصحيح الذي مر به السوق جعل المستثمرين في وضع أكثر عقلانية والناس أصبحت أكثر تفهما وأكثر حذراً وحيطة عما ذي قبل، كما أن هذه الأسواق لا تدوم وإذ انه لا يصح إلا الصحيح، فهناك شركات الاستثمار فيها هو الأفضل من المضاربة، وهناك شركات ستستمر المضاربة فيها، فهل يؤثر ذلك على الاقتصاد السعودي أتصور أنه لن يؤثر على الاقتصاد، وذلك سيمضي في نموه عبر السنوات القادمة والتي نستطيع أن نراها من خلال ارتفاع أسعار البترول، وازدهار حركة الاستثمار بشكل عام.

● ما هي رؤيتكم المتوقعة في ظل ضراوة المنافسة بين البنوك المحلية حاليا والبنوك المزمع إنشاؤها بالمملكة؟

- بداية المصرفية السعودية متقدمة إقليميا وحتى عالميا سواء من ناحية التقنية أو سوق الخدمات أو المنتجات المصرفية المقدمة للعميل، وبنك البلاد يندرج تحت هذه المنظومة الواعدة، ونريد من خلال استراتيجيتنا أن يكون البنك ذا قيمة مضافة وأن يكون مبتكراً في أدائه ومعاملاته وأن تكون لديه نظرة متوازنة بين مصلحة العميل من ناحية ورؤيته للخدمة المصرفية المميزة من ناحية أخرى.

وأحب أن أشير هنا أن فكرة إنشاء بنك البلاد جاءت من إعادة تشكيل أو هيكلة بعض الأمور التي كانت سائدة في الماضي، مثل شركات الصرافة، إذ ان خمسين في المائة من البنك مملوكة لتلك الشركات، وبالتالي كان الاتفاق مع الجهات المعنية ذات العلاقة وأصحاب الأعمال المصرفية على أن يتوقف عمل الصرافة الفردي ويتحول إلى بنك أكثر تطورا وتقدما، أي التحول من العمل الفردي إلى العمل المؤسساتي المتمثل في بنك البلاد، بما يعزز من قوة المصرفية السعودية ويلائم المستجدات الجديدة في هذا القطاع، ويزيد من قوة المنافسة مع البنوك الاخرى، لأن الكيانات الكبيرة هي التي تستطيع التفوق في المنافسة عبر اختيارات عدة، وانطلاقا من قوتها المالية والهكيلية والادارية والكوادر الفاعلة والتي تحرص دائما على الابتكار والتميز وهذا ما نسعى له في بنك البلاد.

● برأيكم هل ينقص صغار المستثمرين في سوق الاسهم الوعي الاستثماري؟

- الحقيقة أن ما قامت به هيئة سوق المال خلال السنة الماضية يحسب لها حيث نجد الكثير من كتب التثقيف والتوعية والندوات والفعاليات والمؤتمرات والبروشورات، أعتقد حسب وجهة نظري الشخصية أن العملية ليست ثقافة استثمارية بقدر ما هو التحذير من الأسواق المالية إذ انها بقدر ما تصعد بقدر ما تهبط.

ولا يمنع ذلك أن عدم الوعي لدى شرائح المستثمرين جزء مما حدث فتعميم الثقافة الاستثمارية ونشر الوعي الاستثماري بين كافة شرائح المستثمرين يجنبهم التعرض لمخاطر ولو بعض الشيء عما إذا كانوا بدون تلك الثقافة أو المرجعية التي يستندون إليها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية .

● ماذا عن العمل المصرفي الإسلامي في بنك البلاد؟

- نعم لدينا توجه لذلك ويعد هدفا من الاهداف الرئيسية لدى بنك البلاد، والعمل وفق آليات وصيغ تتفق مع الصيغ الشرعية، قد نسميه بنكا إسلاميا أو بنكا يتعامل بصيغ متفق عليها وموافق عليها شرعاً، نعم هذا توجه ومبدأ المؤسسين والعاملين ومبدأ العملاء أيضا.

وقد شهدت المصارف الاسلامية تطورا كبيرا من خلال نشاط المرابحة وغيرها من الانشطة المصرفية الاسلامية، وفيما يخص نظام المرابحة نجد أنه قد لا تفي الموارد المالية لبعض المؤسسات والشركات بشراء متطلباتها من السلع والخدمات نقدا مما يجعلها تلجأ إلى المصرف الاسلامي لتمويل شراء تلك السلع والخدمات بشروط دفع مؤجلة وقد طورت المصرفية الاسلامية لهذا الغرض ما يعرف بنظام المرابحة سابق الذكر، حيث يعتمد المصرف الاسلامي سقفا ائتمانيا للتمويل ويمنح العميل بموجبه حق الاستفادة من ذلك السقف في تمويل شراء ما يحتاجه بالمرابحة، لذلك يقوم المصرف الاسلامي بشراء وتملك السلع والبضائع التي يحددها عميله، في حدود السقف الائتماني الممنوح له ودفع ثمنها نقدا ثم إعادة بيعها للعميل بثمن مؤجل يقوم العميل بتسديدة حسب شروط دفع مؤجلة متفق عليها تحديدا.

● وماذا عن استراتيجية البنك والمشاريع المطروحة على أجندته؟

- استراتيجية البنك هي تقديم خدمة متميزة، وفق ضوابط شرعية وباستخدام تقنية عالية، ونحن نرى أن بنك البلاد سيضيف خدمة للتمويل من خلال إصدار أسلوب تمويلي أكثر تطوراً لم يستخدم في المنطقة من قبل،كذلك بطريقة إدارة الأصول للأفراد، ثم تسهيل الانتشار للبنك عبر شبكة من الفروع وشبكة أخرى مشاركة لنا من خارج المملكة،كل هذه الأشياء من ضمن استراتيجية وخطط عمل بنك البلاد تنفذ جميعها من خلال كوادر سعودية وطنية مدربة لها الخبرة والكفاءة والدراية وقادرة على أن تواكب المصرفية الحديثة بتقنية عصرية.

● في ظل انضمام المملكة لمنظمة التجارة

بنك البلاد
BANK ALBILAD

المصـــــدر المجلة
التـــاريخ : 09-07-2006 العـــدد : 1378
الصفحـات : 60 المسلسل : 38

العالمية وانفتاح السوق ما هي رؤيتكم لقطاع البنوك وهل ستشهد المرحلة القادمة اندماجات مصرفية ؟

- لا أظن في الوقت الراهن أن يشهد قطاع البنوك اندماجات مصرفية، وذلك لأن العدد الموجود من البنوك المحلية قليل مقارنة بأسواق أخرى، وعدم الاندماج لا يعني أنها ظاهرة غير صحية، بيد أنه في العمل المصرفي كل الاحتمالات واردة سواء اندماج البنوك المحلية مع بعضها البعض لإكساب الخبرات وتكوين كيانات كبرى فاعلة يكون لها تأثير كبير على هذا القطاع الحيوي أو غيرها من البنوك الاخرى، ولكننا في ظل الوضع الحالي للمملكة وما تشهده من طفرة اقتصادية في كافة المجالات بالاضافة إلى قوة البنوك السعودية سواء من الناحية المالية أو الهيكلية، لذا لا أرى أن هناك حاجة للبنوك في دخول اندماجات، فالاندماجات كما هو معروف تكون من أجل حاجة تكاملية بين بنك وبنك، وما أراه من خلال التجارة الدولية أن مجال الخدمات أعطي حجما كبيرا من الاهتمام عالميا، وهذا يتيح الفرصة الآن للبنوك السعودية أن تستفيد من هذه الفرصة، والقروض خارج المملكة العربية السعودية والدخول في أسواق إقليمية وكذلك الأسواق العالمية.

• وماذا عن ضراوة المنافسة بين البنوك المحلية من جهة وفروع البنوك العالمية من جهة أخرى؟

- البنوك السعودية متطورة وتستطيع الصمود بقوة أمام ضراوة المنافسة وبالعكس قد تتفوق عليها في بعض الأمور، ولكن الحجم المالي يختلف فمن المعروف أن البنوك العالمية حجمها كبير من حيث القوة المالية وهياكلها المختلفة، ولكن لا يمنع ذلك البنوك ذات الحجم الصغير أو المتوسط أن تدخل في مشاريع تمويلية ومشاريع مصرفية ذات مستوى عال أعتقد أن البنوك السعودية قادرة على خوض غمار هذا التحدي وأن تثبت للجميع تفوقها.

• قطاع التأمين ظل بعيدا نوعا ما عن عمل البنوك وعدم الدخول فيه بقوة هل لديكم توجه لهذا المجال؟

- نحن نفضل في بنك البلاد دراسة سوق التأمين دراسة مستفيضة أولا ومن ثم مراقبة الوضع برمته وتكوين صورة متكاملة عن هذا القطاع قبل الدخول فيه، خاصة أننا لازلنا تحت التأسيس ولدينا أولويات في الخدمة المقدمة من قبل البنك والمنتجات الخاصة بنا، وليس معنى ذلك عدم الدخول في هذا المجال، ولكننا نفضل في الوقت الراهن المعرفة التامة ودراسة أي سوق قبل الدخول فيه،بهدف تقديم خدمة متميزة لهذا القطاع بوجه عام وللعميل بوجه خاص وسد بعض الثغرات إذا وجدت بهدف تكامل الخدمة وفي ذات الوقت تحقيق عوائد مرضية لنا، بما يتلاءم مع خطط واستراتيجية البنك.

• هناك شريحة كبيرة من شباب الأعمال والمشروعات الصغيرة مازالت تحتاج للدعم والمساندة عبر التمويل ماذا عن مساندة البنك لها؟

- نحن مستعدون في بنك البلاد للتعاون مع المشروع الجديد الذي تم تأسيسه من خلال البنوك وصندوق التنمية الصناعي ومنفتحون للتعاون في هذا المجال وعلى استعداد للمشاركة شريطة التحقق من أهمية المشروع والجدوى الاقتصادية التي سيحققها بما يضمن نجاحه وتحقيق العوائد الربحية التي تعود بالنفع على الجميع.

• ما هي حقيقة الأموال النسائية المجمدة في البنوك السعودية التي تقدر بـ 62 مليار ريال ،16.5 مليار دولار، أم أن هناك مبالغة في القيمة المذكورة؟

- أتصور أن حجم رؤوس الأموال النسائية في البنوك السعودية لا يصل إلى هذا المبلغ أو كما يقدره البعض بـ 75% من حجم الأموال في البنوك السعودية، هذا الرأي مبالغ فيه ويحتاج إلى إعادة النظر، أما بالنسبة للبنك فنحن ننظر للعملاء

لا أظن في الوقت الراهن أن يشهد قطاع البنوك اندماجات مصرفية وليس عدم اندماجها ظاهرة غيرة صحية

نظرة واحدة سواء كانوا رجالا أو نساء، ثانيا نحن نعتمد في إحصائياتنا على ما يصدر من التقارير ربع السنوية والسنوية لمؤسسة النقد السعودي، ولا شك أن العنصر النسائي في البنوك السعودية يشكل نسبة جيدة.

وأن المرأة حققت نموا كبيرا في القطاع المصرفي ووصلت إلى مستوى جيد وهي ليست في منافسة مع الرجل بل تقدم خدمة لبني جنسها والرجل يقدم خدمة لبني جنسه، ونحن نشجعها على العمل ونقدم لهن الدورات والمشورة فجميع البنوك السعودية عملت على تطور المرأة في القطاع المصرفي وليس بنك البلاد فحسب، وهناك نماذج من النساء فرضن أنفسهن ووصلن إلى مستوى مميز من الكفاءة وأداء عال في تقديم الخدمة المصرفية، ولا يوجد قطاع في العمل المصرفي لا تستطيع المرأة السعودية الدخول فيه، بالعكس تميزت إلى حد كبير في أدائها مقارنة بالرجل.

• يشهد قطاع العقار بالمملكة والخليج طفرة غير مسبوقة، فماذا عن دور البنك في دعم وتمويل الشركات العقارية، لا سيما بعد الإعلان عن المدن الاقتصادية الكبرى بالمملكة؟ وهل هناك اتفاقيات مبرمة مع شركات عقارية في هذا المجال؟

- بالفعل السوق العقاري يشهد طفرة غير مسبوقة، وليس هناك شك أن البنوك تركز على

هناك حاجة للمزيد من البنوك كما أن البنوك الأجنبية دورها مكمل لدور البنوك المحلية

هذا السوق مع غيره من النشاطات الاستثمارية الأخرى، وبنك البلاد أحد هذه البنوك وقد دخلت البنوك كممول في تلك المشاريع الكبرى والمدن الاقتصادية، والبنك من جهته يبحث عن دور فاعل له في هذا المجال، بما يواكب النشاط العقاري الذي يعم المنطقة بأسرها وليس المملكة فحسب، حيث ظهرت في الأونة الأخيرة مشاريع ضخمة ترسم ملامح هذا النشاط وتعيد الثقة إلى المستثمرين والسوق بصفة عامة، بما ينعكس بالمردود الايجابي على الاقتصاد الوطني.

كما أن السوق العقاري يفتح شهية المستثمرين على ضخ رؤوس أموالهم عبر المشاريع الكبرى التي تتبناها الدولة وتسعى إلى تحقيقها بشراكة فاعلة مع القطاع الخاص، حيث يلعب هذا القطاع دورا بارزا في تلك النوعية من المشاريع، وتقوم المصارف بدور الممول ومساندة تلك التوجهات بما ينعش حركة السوق والاستثمار بوجه عام.

• ارتفاع أسعار النفط وطرح المزيد من الشركات للاكتتاب وتوسيع دائرة القطاع الخاص والشراكات الاقتصادية الكبرى، كلها مؤشرات جيدة للاستثمار، فما هي العوائق التي تجعل رؤوس الأموال تهاجر خارج المملكة بحثا عن فرص استثمارية أفضل؟

- أتصور لا توجد معوقات وعراقيل مثلما كان الوضع في السابق، كما أنه من بديهيات الاستثمار في ظل الاقتصاد الحر أن المستثمر يبحث عن الفرص الاستثمارية السانحة له، فمتى وجدت الفرص الاستثمارية الجيدة ستعود بتوها هذه الأموال المهاجرة لأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالمناخ الاستثماري والحوافز المشجعة على الاستثمار بشكل عام، كما أن السيولة الموجودة في السوق وحجم الأصول أكبر بكثير من العرض، وعلى المملكة أن توجد المناخ الاستثماري الفاعل الذي يساعد على عودة رؤوس الأموال المهاجرة.

ويقع على مؤسسات الدولة ذات العلاقة دور كبير في هذا الصدد، مثل الهيئة العامة للاستثمار أو وزارة المالية، أو مؤسسة النقد السعودي، أو وزارة التجارة والصناعة، والبنوك والشركات الاستشارية، ومراكز الاستثمار، كل هذه الجهات يجب أن تعمل على إيجاد فرص للقنوات الاستثمارية التي توظف رؤوس الاموال توظيفا جيدا، وأتصور أن الحل في تفعيل دور الهيئات القائمة أكثر عما هي عليه الآن، حيث ذلك يساعد في عودة رؤوس الأموال المهاجرة إلى المملكة مرة ثانية. والوضع يبشر بالخير في ظل المدن الاقتصادية الكبرى والمشاريع العملاقة، التي تجتذب المستثمرين من داخل المملكة وخارجها، ودور الهيئة العامة للاستثمار دور مميز، كما أن لتحركات الملك عبد الله وزياراته لكثير من الدول وتشجيعه الاستثمار في المملكة، أكبر الاثر في ذلك.

• ماذا عن رؤيتكم لمركز الملك عبد الله المالي ومردوده على الاقتصاد الوطني وقطاع المصارف؟

- مما لا شك فيه أنه يعد أكبر مركز مالي ليس في المملكة العربية السعودية فحسب، لكن في منطقة الشرق الأوسط قاطبة، وتوقيت إنشائه توقيت جيد، حيث يترجم النتائج الفعلية التي وصلت إليها المملكة، خاصة بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية وسعيها الدؤوب عبر خطى حثيثة لإيجاد مناخ استثماري فاعل يجتذب رؤوس الأموال ويجعل المنطقة جاذبة للاستثمارات بوجه عام.

كما أن مركز الملك عبد الله المالي ومدينة الملك عبد الله الاقتصادية والصروح المعمارية العملاقة التي تقوم بها الدولة من خلال المدن الاقتصادية والاستثمارية المتنوعة النشاطات والخدمات اللوجستكية، تعد بكل المقاييس إعلانا عن وضع المملكة على خارطة الاستثمار العالمي وانفتاح السوق بصفة عامة، كما يسهم المركز في بناء ورسم السياسة المالية، خاصة إذا علمنا أنه بعيد كل البعد عن الإجراءات البيروقراطية والتعقيدات التي تعرقل المشاريع التنموية والاستثمارية، ويحسن من بيئة الاستثمار والتنمية المستدامة، وتطوير العمل الإداري والمؤسساتي

المصـــــدر المجلة
التـــاريخ : 09-07-2006 العـــدد : 1378
الصفحـات : 61 المسلسل : 38

ومن ثم تطوير السوق المالي وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

كما أنه يعد إضافة كبيرة ونقلة نوعية في رسم السياسية المالية وتعزيز ثقافة الاستثمار في المملكة، وتوفير فرص العمل وتوظيف رأس المال بما ينعكس بنتائج إيجابية على حركة السوق المالية والمصارف، فعمل بهذا الحجم سيضيف إلى الاقتصاد الوطني ركيزة أساسية من لبناته، وتأثيره على قطاع المصارف بلا شك تأثير إيجابي وفاعل فأي تطور في الصناعات المحلية، سواء كانت «صناعة خدمية أو صناعة سياحية أو إنتاجية»، تصبح حقلاً مستهدفا من قبل المصارف، كما أن تنوع مجالات الاستثمار مفيد أيضا لقطاع المصارف، حيث نجد توزيع المخاطر وتوظيف الخبرات القوية يدعم هذا التوجه، وكل مصرف من المصارف تجد له ميزة معينة إما في التمويل أو الاستثمار أو الوساطة أو الانتشار كلها توظف من قبل تلك الجهات السابقة بالشكل الذي يخدم الاقتصاد الوطني.

وحسب ما أتيح لي من معلومات أن المركز سيكون على 6.1 مليون متر مربع، وأن هناك مقارنة بينه وبين مركز «كناري وورف» في العاصمة البريطانية لندن، ومن المتوقع أن يسهم هذا المركز في إحداث مساهمة فاعلة في مجال الاستثمارات والسوق المالية على وجه التحديد.

• هل تنقص البنوك المحلية كوادر وطنية فاعلة، بحيث تفعل من دور البنوك؟

- نعم بكل تأكيد على البنوك أن تفعل ذلك، فاليوم خبرتنا مختلفة تماما ليست مثل خمس أو عشر سنوات مضت، أعتقد أنه منذ الثلاث أو الأربع سنوات الماضية نشعر بندرة في تخصصات سعودية متقنة لأعمال مصرفية معينة، لكننا نعمل عليها الآن فقد حدثت اجتماعات في مؤسسة النقد على هذا الموضوع وهناك خطط تحت مظلة مؤسسة النقد للنهوض بتلك الكوادر المصرفية ورفع كفاءتها على أعلى مستوى ممكن، هناك خطط انفرادية من البنوك وكثير من البنوك يقوم بذلك من خلال تدريب الشباب السعودي على الإدارة أو أعمال معينة في مجال القطاعات المصرفية لتحقيق تلك الأهداف المرجوة.

• ما هو تأثير العملة الخليجية الموحدة المقرر تداولها عام 2010 على قطاع المصارف؟ وهل هناك تحفظات ما في وضع حد أعلى للدين العام، إذا أريد للعملة الخليجية الموحدة أن تستمر يجب أن تعتمد على الذهب وليس القيمة المالية للنفط، فما هو تعليقكم؟

البعض أن الدولار معرض الآن إلى هبوط مما يؤثر سلبيا في العملة، وإذا تعرض الدولار إلى ارتفاع حاد سيؤثر في معدل التضخم في الدولة متسائلين ولماذا نربط العملة بالدولار؟.

بينما يرى آخرون أن الدولار هو عملة البترول ودائما البترول مسعر بالدولار، ونحن دول ننتج البترول وهو سلعة استراتيجية، والبعض يرى أن ترتبط بمخزون من الذهب وارد ذلك أيضا، لكن وجهة نظري أن تربط العملة باقتصاديات دول الخليج وليس الذهب بمفرده أو البترول بمفرده، والعملة في أميركا ليست مرتبطة بالذهب بقدر ما هي مرتبطة باقتصاد الدولة ككل، ونحن دولة مصدرة قوتنا الاقتصادية تتمثل في التصدير وهي المؤثر الحقيقي والكفة الراجحة أكثر من أي شيء آخر.

- العملة الموحدة ستكون قيمة إضافية لدول مجلس التعاون وستعزز من قدراتها المالية، ونحن نشعر باستقرار تجاه توحيد وتثبيت سعر الصرف ونقل الأموال بين دول الخليج من خلال تثبيت سعر الصرف، حيث ساعد ذلك على زيادة نشاط تحرك رؤوس الأموال بسهولة ويسر بين منظومة دول الخليج، كما أن تثبيت سعر الصرف له فوائد إيجابية، ومثال على ذلك، مستثمر ما في دولة الكويت ويريد أن يرسل أمواله للسعودية لن يخاف من فرق العملة لأن قيمتها ثابتة وموحدة.

وفي ما يخص الجزء الأخر من السؤال نجد أن السعودية داخل منظومة دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد على البترول كسلعة استراتيجية في اقتصادها الوطني، كما أنه سلعة عالمية، بيد أن الذهب هو الأصل في صكوك النقود، لكن البترول عامل اقتصادي قوي ويصعب التقييم بينهما. غير أن هناك خلافا بين الاقتصاديين، حيث يرى

• عندما يتم تداول العملة الموحدة ما هو تأثير ذلك في حالة العجز في ميزان المدفوعات لبعض الدول؟

- دول الخليج متشابهة اقتصاديا ونسب العجز في الدين العام إذا ما كانت متقاربة فلن أبالغ وأقول انها متطابقة، بالاضافة إلى تشابهها في اقتصادياتها عامة، وحتى في الصناعة والقطاعات الاخرى، بل متشابهة في حياتها الاجتماعية، وتوحيد العملة يعد عملاً إيجابياً. وهذا على غرار ما حدث في دول الاتحاد الاوربي، حيث قامت بتوحيد العملة المعروفة بـ «اليورو»، وأتصور أن توحيد العملة الخليجية الآن واجب أساسي وضرورة ملحة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية. ولعل العملة الخليجية الموحدة تكون أقوى من دول الاتحاد الاوروبي، فدوله عاشت حروبا مريرة، لكننا في دول الخليج يوجد بيننا رابطة الجوار والإخوة والتعايش السلمي والتمازج الاجتماعي والأهداف المشتركة ■